الأمم المتحدة

E/2009/119

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 December 2009
Arabic
Original: French

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه – ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

موجز مقدم من رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن متابعة تنفيذ ما جاء بالفقرة ٥٦ من الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية**

١ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرره ٢٠٠٩/٢٥٨، إلى الأمانة العامة إعداد ثلاثة تقارير، في موعد غايته ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، في إطار متابعة تنفيذ الطلبات الواردة في الفقرة ٥٦ من الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وتناولت هذه التقارير المواضيع التالية:

(أ) ''تعزيز وتحسين الاستجابة المنسقة من جانب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ووكالاتها المتخصصة في سياق متابعة وتنفيذ ما جاء في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية''؛

* E/2010/100.

** الموجز الشفوي قدمته الرئيسة في ختام دورة المجلس الموضوعية المستأنفة المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

110110 110110 09-67024 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

(ب) ”تحسين التعاضد والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز“؛

(ج) ”إمكانية إنشاء فريق خبراء مخصص للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية“.

٢ - وقدم التقارير الثلاثة إلى المجلس، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، السيد جومو كوامي سوندارام.

٣ - ووفقا لمقرر المجلس ٢٥٨/٢٠٠٩، دعوت بعد ذلك لعقد مشاورات غير رسمية مفتوحة، في ١٩ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، على التوالي، بشأن كل ولاية من الولايات الثلاث موضوع التقارير.

٤ - ووفقا لمقرر المجلس ٢٥٨/٢٠٠٩، دعوت أيضا لعقد هذه الدورة الموضوعية المستأنفة للمجلس من أجل ”استعراض التقدم المحرز في النظر في هذه المسائل“، كما ورد في نص المقرر.

٥ - وسأحدد فيما يلي المسائل التي أعتقد أنه بدأ يتبلور بعض التوافق في الآراء بشأنها أو أنه قد يتبلور خلال الأسابيع أو الأشهر المقبلة، وأقدم بعض الأفكار والاقتراحات بشأن الخطوات المقبلة.

الجولة الأولى من المشاورات غير الرسمية

٦ - عُقدت الجولة الأولى من المشاورات غير الرسمية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وتمحورت حول الولاية المشمولة بتقرير الأمين العام المعنون ”تعزيز وتحسين الاستجابة المنسقة من جانب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة في سياق متابعة وتنفيذ ما جاء في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية“ (E/2009/114). واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما كل من السيد توماس ستلزر، الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، الذي ركز في عرضه على المبادرات التسع المشتركة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لمواجهة الأزمة، والسيد أولاف جورفين، الأمين العام المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي قدّم أمثلة ملموسة عن الإجراءات التي اتخذها البرنامج الإنمائي على المستوى القطري لمواجهة الأزمة.

٧ - وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أُقرت أهمية اضطلاع المجلس بدور تنسيقي فيما يتعلق بتصدي جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للأزمة، باعتباره المجلس الاقتصادي

والاجتماعي الهيئة الرئيسية للتنسيق واستعراض السياسات والحوار وتقديم التوصيات بشأن جميع قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - وشُدّد على ضرورة توفير معلومات مستكملة، ولا سيما على المستوى القطري، وهياكل رصد ملائمة للمجلس لتمكينه من أداء هذا الدور على أحسن وجه.

٩ - وسيكون من المفيد في هذا الصدد تقديم إحاطات منتظمة إلى المجلس بشأن متابعة تنفيذ ما جاء في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وبصفة أعم، بشأن عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين، على غرار الإحاطة التي قدمها مدير مجلس الرؤساء التنفيذيين، السيد عدنان أمين، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

١٠ - ومن شأن التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية، أن يشكل أيضا فرصة لتعزيز الحوار بين المجلسين، وبالتالي تعزيز وتحسين الاستجابة المنسقة من جانب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة في سياق متابعة وتنفيذ ما جاء في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية.

١١ - ويمكن أيضا تقديم إحاطات منتظمة إلى المجلس بشأن كيفية تصدي البرامج القطرية للأزمة، بما يكمّل الإجراءات المتخذة من جانب هيئات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية، وبشأن المساعدة التي تقدمها إليها البلدان المانحة لتخفيف حدة آثار الأزمة.

١٢ - وفيما يلي بعض الأفكار المستقاة من المناقشات التي أجريناها بشأن الدور الذي يمكن أن يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز وتحسين الاستجابة المنسقة من جانب هيئات الأمم المتحدة ومؤسساتها المعنية بالتنمية في سياق متابعة وتنفيذ ما جاء في الوثيقة الختامية.

الجولة الثانية من المشاورات غير الرسمية

١٣ - في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت الجولة الثانية من المشاورات غير الرسمية بشأن ”تحسين التعاضد والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز“.

١٤ - وتمهيدا للمناقشة، عُرضت على المجلس مذكرة من الأمين العام، واستمع إلى عرضي السيد إليوت هاريس، الممثل الخاص لصندوق النقد الدولي لدى الأمم المتحدة، والسيد فريد بلحاج، الممثل الخاص للبنك الدولي لدى الأمم المتحدة. وأشار ممثلا مؤسستي بريتون وودز

إلى أن التعاون على مستوى الأمانات والمؤسسات قد تعزز بفضل جهود مشتركة من قبيل المبادرة المشتركة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمواجهة الأزمة والفرقة الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الغذاء في العالم. وأكدا أن التعاون على المستوى القطري قد استفاد من التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة ومن حسن نية الممثلين المحليين والدور الريادي للبلد المستفيد. وإجمالا، فإن الاتفاق الذي يحكم العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز يتيح، في رأيهما، مجالا كافيا لمزيد من التعاضد.

١٥ - وبينما أيدت العديد من الدول الأعضاء تقييم ممثلي مؤسسات بريتون وودز الذي يرى أن الاتفاق الساري يتيح فعلا إمكانية توسيع نطاق التعاون، أشارت بعض الوفود إلى وجود نقص في التنسيق على مستوى صنع القرارات وعلى مستوى العمليات بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، ولا سيما في ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية التي يشهدها العالم حاليا، ورأت أنه ينبغي تنقيح الاتفاق الذي يحكم العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

١٦ - وبالنظر إلى الولاية التي أسندها إلى المجلس المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، أود أن أكرر النداء الذي وجهته إلى الدول الأعضاء في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر للبحث عن وسائل ملموسة لتحسين التعاضد على المستوى الحكومي الدولي وعلى المستوى التنفيذي والأمانات.

١٧ - وقد طُرحت، في هذا الصدد، بعض الأفكار المثيرة للاهتمام، وهي أفكار يمكن دراستها بمزيد من التفصيل، مع غيرها من الأفكار الأخرى، خلال الأسابيع والأشهر المقبلة.

١٨ - وعلى المستوى الحكومي الدولي، يمكن تعزيز التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في كل من نيويورك وواشنطن. وهكذا يمكن للمجلس أن يعزز الحوار الرسمي وغير الرسمي بين مجالس إدارة مؤسسات بريتون وودز والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتتيح التوصيات التي اعتمدها المجلس، وأقرتها الجمعية العامة، من أجل تعزيز عملية متابعة نتائج مؤتمر تمويل التنمية والحوار الرفيع المستوى المقرر إجراؤه بشأن تمويل التنمية، فرصا مهمة في هذا الصدد.

١٩- وعلى المستوى التنفيذي، سيكون من المفيد إطلاع الدول الأعضاء بصفة أكثر انتظاما على أوجه التعاون القائمة. ويمكن أيضا تبادل التجارب الملموسة للتعاون بين الوكالات على مستوى الأمانة على نطاق أوسع، لأن هناك أشكالا متطورة من التعاون، لكنها غالبا ما تظل مجهولة. ويمكن الاستفادة أيضا من المناقشة التي يجريها المجلس بشأن الأنشطة التنفيذية للتعمق في دراسة هذه المسائل، بما في ذلك الإجراءات الملموسة المتخذة

لكفالة متابعة نتائج استعراض الأنشطة التنفيذية للتنمية التي اضطُلع بها عام ٢٠٠٧، في إطار الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات.

٢٠ - وعلى مستوى الأمانات، فإن التعاضد والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز يتم إلى حد كبير في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، الذي يُنظر في تقريره خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد تعزز التعاضد بين الطرفين في الآونة الأخيرة، ويتوقع أن يزيد أكثر. ويمكن أيضا متابعة النظر في فكرة إصدار منشورات مشتركة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

٢١ - وعموما، فإن فهما أفضل لمختلف المسائل التي يُنظر فيها في الأمم المتحدة وفي مؤسسات بريتون وودز، ولما تتسم به من حساسية ضمن كل إطار من الإطارين، من شأنه أن يساعد المنظمات المعنية على الاضطلاع بولاياتها.

الجولة الثالثة من المشاورات غير الرسمية

٢٢ - في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الجولة الثالثة من المشاورات غير الرسمية للمجلس، حيث خُصصت هذه الجولة للطلب الموجه إلى المجلس للنظر في إمكانية إنشاء فريق خبراء مخصص للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية، وتقديم توصيات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة. وعُرضت على المجلس مذكرة الأمانة العامة المعنونة ''إمكانية إنشاء فريق خبراء مخصص للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية: اختصاصات أفرقة الخبراء المخصصة السابقة والعوامل أو التجارب ذات الصلة'' (E/2009/113)، واستمع المجلس إلى عروض قدمها ثلاثة من الخبراء المشاركين في هذه المشاورات.

٢٣ - وتحدث الأستاذ جوزف ستيغليتز عن تجربته كرئيس للجنة خبراء رئيس الجمعية العامة المعنية بإصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي، مشيرا إلى دوافع اقتراح إنشاء فريق خبراء مخصص للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية. وذكر ضمن المواضيع التي يمكن لفريق الخبراء المقترح دراستها، تحسين الحوكمة العالمية، والمشاكل المتصلة بالديون السيادية، وإمكانية وضع نظام احتياطي عالمي جديد، وتعزيز فعالية مراقبة الأسواق المالية من أجل خفض نسبة البطالة.

٢٤ - وركز السيد طارق بنوري، مدير شعبة التنمية المستدامة، في عرضه، على طريقة عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، حيث كان مسؤولا عن تنسيق إعداد التقارير. وعزا نجاح فريق الخبراء إلى روح المثابرة التي يتسم بها، وإلى صلته بالعمليات

الحكومية الدولية، وإلى كونه يمثل مجموعة واسعة من الآراء العلمية، إضافة إلى الطابع الملح لمشكلة تغير المناخ عموما.

٢٥ - وتحدث السيد عدنان أمين، مدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، عن الدروس المستفادة من تجربته كمدير تنفيذي للفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة. وأكد، في جملة أمور، على عضوية الفريق الرفيعة المستوى والتنظيم السريع لعدد كبير من المشاورات القطرية مع مجموعة كبيرة من الجهات المعنية، باعتبارهما عاملين من العوامل التي أسهمت في كفالة فعالية الإجراءات المتخذة.

٢٦ - وأعقب العروضَ تبادل للآراء على نطاق واسع. وفي حين أنه سيكون من المبكر جدا الحديث عن توافق في الآراء، خصوصا وأن مجموعات رئيسية من الدول الأعضاء لم تعبر عن موقفها، فإنني أعتقد أن المناقشات قد أسهمت في تحديد بعض المعايير التي ينبغي للمجلس مراعاتها عند تقديم توصياته بشأن إمكانية إنشاء فريق الخبراء المخصص.

٢٧ - وشُدّد على أنه من الضروري ضمان أن يكون هذا الفريق ملائما ومجديا، وأن يكون عمله مكمّلا لعمليات أخرى. وذُكرت أيضا الحاجة إلى عملية اختيار تكفل توفير مستوى عال من الخبرات، ومجموعة متنوعة من الآراء، وتمثيل جغرافي مناسب بين مختلف الجهات المعنية.

٢٨ - وبالنظر إلى العلاقة بين الجدوى المحتملة لفريق الخبراء المخصص وسرعة إنشائه، أعتقد أنه ينبغي مواصلة المناقشات المتعلقة بهذه الجوانب وغيرها خلال الأسابيع المقبلة لتمكين المجلس من تقديم توصيات ملموسة إلى الجمعية العامة.

٢٩ - ونظرا لضيق الوقت، وللطلبات الواردة لتقديم مزيد من المعلومات، فمن الواضح أنه يجب علينا مواصلة مشاوراتنا، لكنني أعتقد أننا تمكننا من تمهيد الطريق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ الولايات المذكورة في المقرر ٢٠٠٩/٢٥٨، والتي أسندها إليه المؤتمر الدولي المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية.

٣٠ - وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أيضا أن أذكر، في عجالة، بالعمل الذي تم بشأن الولايات الأخرى المسندة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

- تمويل التنمية (الفقرة ٥٦ (ب) من الوثيقة الختامية للمؤتمر): في الأسبوع الماضي، أقرت الجمعية العامة التوصيات التي قدمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الاضطلاع بعملية حكومية دولية مفتوحة ومعززة وتتسم بمزيد من الفعالية بهدف

متابعة التمويل الموجه إلى التنمية. ويكمن التحدي الذي نواجهه الآن في كفالة تنفيذ هذه التوصيات بصورة كاملة وفعالة، والحرص على أن تحظى عملية متابعة تمويل التنمية بما تستحقه من اهتمام ووضوح في الرؤية؛

- تعزيز الترتيبات المؤسسية الرامية إلى النهوض بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية (الفقرة ١٦ من إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، والفقرة ٥٦ (ج) من الوثيقة الختامية): تم تناول هذه المسألة في عجالة قرب نهاية دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٩، لكن لم تتسن دراستها بالكامل. وكنا نأمل تلقي بعض الإسهامات في هذا الشأن من لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، لكنني أدركت أن اللجنة، خلال دورتها الخامسة التي عُقدت في جنيف في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، لم تنظر رسميا في مسألة تعزيز الترتيبات المؤسسية الرامية إلى النهوض بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. وبالنظر إلى جدول الأعمال الحافل للجنة الثانية وإلى المفاوضات المهمة الأخرى الجارية، لم يحرز أي تقدم بشأن هذه المسألة خلال فصل الخريف. ولذلك ينبغي مواصلة المناقشات استعدادا للدورة الموضوعية المقبلة للمجلس؛

- أزمة الأمن الغذائي العالمية (الفقرة ٥٧ من الوثيقة الختامية): طُلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير منتظمة إلى المجلس عن أعمال فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية. وقد استمع المجلس، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، إلى الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأمن الغذائي والتغذية، ومنسق أعمال فرقة العمل، السيد دافيد نابارو، الذي قدم عرضا للأنشطة التي اضطلعت بها فرقة العمل الرفيعة المستوى في الفترة الأخيرة؛

- الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل (الفقرة ٥٨ من الوثيقة الختامية): لبى المدير العام لمنظمة العمل الدولية، د. خوان سومافيا، الدعوة التي وجهتها إليه، وقدّم ''الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل'' إلى المجلس في اليوم الافتتاحي لدورته الموضوعية. وفي القرار 2009/5 المتخذ في ٢٤ تموز/يوليه، رحّب المجلس باعتماد ''الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل'' وشجع الدول الأعضاء على الترويج له وتحقيق الاستفادة الكاملة منه؛

- تطوير الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي لمواجهة الأزمة (الفقرة ٥٩ من الوثيقة الختامية): مع أن هذه الولاية، بدقيق العبارة، ليست مسندة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ تشير الوثيقة الختامية إلى الاتحاد البرلماني الدولي، مشجعة إياه على مواصلة المساهمة في تطوير الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي لمواجهة الأزمة،

فإنني أود الإشارة إلى أنه في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، شاركت إلى جانب الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، السيد جومو كوامي سوندارام، في جلسة استماع برلمانية من تنظيم الاتحاد البرلماني والأمم المتحدة بشأن إجراءات التصدي للأزمة على الصعيد العالمي، حيث أُتيحت لي الفرصة للتحدث عن الأنشطة التي اضطلع بها المجلس لكفالة التصدي للأزمة على نطاق واسع.